الفصل السادس

المناقشة والاستنتاجات والتوصيات

١،٦ التمهيد

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية في ضوء التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة (موظفي مجموعة من الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي سواء الشركات المشتركة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي أم الشركات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بسلطنة عمان)، والتي تم استعراضها بالتفصيل في الفصل الخامس من الدراسة، وسيتم في هذا الفصل أيضًا ربط هذه النتائج بالدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث سيتم الإشارة إلى مدى اتساقها مع نتائج بعض هذه الدراسات الميدانية التي أجريت على كلٍّ من المتغير المستقل (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان) والمتغير الوسيط (رضا المستثمر) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة)، والعلاقات القائمة بينها وبغيرها من المتغيرات ذات الصلة،كذلك سيتضمن هذا الفصل التعليقات والتفسيرات التي أضافها الباحث على بعض النتائج في ضوء خبرته الميدانية، بالإضافة لذلك سيتم استعراض أبرز الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الدراسة الحالية، ويحتوي هذا الفصل أيضًا على جملة من التوصيات العملية المستنبطة في ضوء محددات الدراسة الحالية، وبناء على ما أسفرت عنه عملية مراجعة الأدب الإداري ذي الصلة من جهة.

٢،٦ مناقشة نتائج نموذج القياس

قبل اختبار فرضيات الدراسة من خلال النموذج الهيكلي، قام الباحث بالتأكد من الخصائص السكيومترية، وذلك من خلال التحليل العاملي التوكيدي (نموذج القياس)، أشارت نتائج الدراسة إلى أن المقاييس المستخدمة في الدراسة الحالية للمتغير المستقل (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان) والمتغير الوسيط (رضا المستثمر) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة)، ذو بنية عاملية جيدة ويتطابق مع الافتراضات النظرية التي بني عليها، وكذلك الدراسات السابقة. حيث أن النظرية الانتقائية لجون دينج (OLI) قامت على دمج مجموعة من النظريات وهي: نظرية مزايا الملكية، ونظرية الموقع، ونظرية التدويل، وقد نتج عنها وضع مقاربة شاملة تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر (صادق،٢٠١٥)، حيث يتبين أن المؤشرات الملائمة للنموذج القياسي الكلي للدرسة مناسبة، وبلغت المعايير التي حددها الإحصائيون، ولكي يتم التحقق من حسن مطابقة النموذج تم استخدام العديد من مؤشرات المطابقة لتقييم التوافق بين النماذج التي تم افتراضها وبيانات العينة المدروسة، كل هذه المؤشرات تؤكد أن النموذج القياسي يطابق بيانات الدراسة بدرجة كبيرة، وفقاً لذلك تم قبول النموذج قبل للتأكد من العلاقات بين متغيرات الدراسة التي تشمل ثلاثة متغيرات، المتغير المستقل (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان) والمتغير الوسيط (رضا المستثمر) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة)، وقد أظهرت النتائج لنموذج القياس الكلي أن تشبع العناصر كانت أكبر من ,٥٠ ، وهذا يؤكد الارتباط بين أبعاد النموذج وفقراته، حيث إن قيمة تي (t) الإحصائية لكل فقرة أكبر من (١,٩٦٤) ومستوى دلالة (قيمة الاحتمال) أقل من (٠,٠٠١)، وهذا ما يؤكد الصدق التقاربي لنموذج الدراسة الكلي convergent validity، كذلك كان معامل كرونباخ ألفا

والثبات المركب أكبر من ٠,٧ وهذا يؤكد ثبات نموذج القياس الكلي للدراسة، كذلك كانت قيمة التباين المستخلص أكبر من ٠,٥, وبالآتي يمكن القول: إن نتائج النموذج القياسي الكلي كانت مناسبة.

٣،٦ مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

١،٣،٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية الأولى للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية الأولى المبنية على إجاباتهم في مقياسي للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان إلى أن زيادة معنوية تحصل في رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كلما زادت درجاتهم في المحددات الاقتصادية، وتُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذات الصلة من حيث التأثير الإيجابي للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي, فقد ذكرت دراسة Ahrend (2000) حول انطباع المستثمرين الأوربيين في روسيا أن معظم المستثمرين الأجانب اشتكوا من عدة عوامل اقتصادية منها: عدم ضمان حقوق الدائنين، وضعف التمويل، إضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي. كذلك من التحديات التي ذكرها المستثمرين الأوربيين في روسيا ضعف نظام المحاسبة في روسيا. كما اعتبر المستثمرون أن كل من مخاطر المصادرة والمضايقة من الحكومة الفيدرالية والمحلية ومتأخرات الدفع من العملاء ذات أهمية متوسطة فقط. كذلك قام كل من Murshed (2015) and Kinuthia بدراسة بعنوان" مقارنات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا وماليزيا" ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين على النمو الاقتصادي. استخدم الباحثان طريقة بيانات

السلاسل الزمنية للفترة ١٩٦٠-٢٠٠٩، والتي يتم تحليلها في نموذج Autoregressive. وجدت الدراسة أن ماليزيا استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من كينيا؛ وذلك نظرا لمجموعة عوامل هي: الاستقرار الاقتصادي الكلي في ماليزيا، والسياسات التجارية، إضافة إلى العوامل المؤسسية والبنية التحتية كل ذلك يبين أن وجود مناخ اقتصادي صحي ينعكس إيجابًا على رضا المستثمر الأجنبي في البلد المضيف مما يساهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف.

٢،٣،٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية الثانية للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا للمحددات الإدارية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية الثانية المبنية على إجاباتهم في مقياسي المحددات الإدارية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان إلى أن زيادة معنوية تحصل في رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كلما زادت درجاتهم في المحددات الإدراية، وتُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذي الصلة من التأثير الإيجابي للمحددات الإدراية على رضا المستثمر الأجنبي حيث إن رضا المستثمر يتأثر بالعوامل الإدارية في البلد المضيف, فقد أكدت دراسة Ahrend (2000) حول انطباع المستثمرين الأوربيين في روسيا أن معظم المستثمرين الأجانب اشتكوا من عوامل إدراية مثل: مشكلات القوى العاملة, والإدارة الروسية، وصعوبة التعامل مع الموردين الروس.

وأشارت دراسة (Asif&Majid،2018) بعنوان "الجودة المؤسسية والموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر" تأثير كل من الجودة المؤسسية إضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في باكستان. استخدم الباحثان اختبار جذر الوحدة، إضافةإلى اختبار التكامل المشترك، نموذج التأخر الموزع Autoregressive ونموذج تصحيح الخطأ. وقد بينت النتائج أن الجودة المؤسسية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى باكستان على المدى القصير والمدى الطويل؛ مما يعني أن أي تغيير إيجابي في هذين العاملين سينعكس إيجابًا على رضا المستثمر الأجنبي، ويساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باكستان.

كما بينت دراسة (Shen&Puige،2019) بعنوان " الاعتماد المكاني لقرار وضع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر: دليل تجريبي من مؤسسات الأسواق الناشئة" وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة كل من نمط الدخول للشركة الأجنبية إلى سوق البلد المضيف واختيار الموقع، وأظهرت نتائج الدراسة أن أنماط الدخول إلى البلد المضيف واختيار الموقع الجغرافي استراتيجيات بديلة؛ وذلك للتغلب على التحديات والعوائق التي يمكن أن تحول دون دخول المستثمر الأجنبي بشكل مباشر، حيث قد يتطلب دخول المستثمر مفاضلة بين كل من نمط الدخول والموقع الجغرافي.

٣،٣،٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية الثالثة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا للمحددات القانونية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين لم يكن ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية الثالثة المبنية على إجاباتهم في مقياسي المحددات القانونية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان إلى عدم حصول زيادة في رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كلما زادت درجاتهم في المحددات التشريعية، تُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذي

الصلة، حيث أشارت دراسة Ahrend (2000) أن المستثمرين الاوربيين في روسيا اعتبروا أن كل من مخاطر المصادرة والمضايقة من الحكومة الفيدرالية والمحلية وهي عومل تشريعية ذات أهمية تأثير أقل، وهو ما أكدته هذه الدراسة من خلال ضعف تاثير المحددات القانونية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان. كما أجرى Jones & Temouri (2016) دراسة بعنوان" محددات الملاذ الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر" حيث بحثت هذه الورقة دوافع وأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع خارجية للملاذات الضريبية. غطت هذه الدراسة ١٤ شركة متعددة الجنسيات في إثني عشر بلدًا. وقد وجدت أن قرار هذه الشركات يرجع إلى الكثافة التكنلوجية في البلد الأم لهذه الشركات، إضافة إلى التنوع في الرأسمالية يدفعان هذه الشركات إلى الاستثمار الخارجي. كما أن معدل الضريبة في البلد الأم لا يؤثر بشكل كبير على قراراها في الاستثمار الخارجي.

٤،٣،٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية الرابعة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا للمحددات الاقتصادية على جذب المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية الرابعة المبنية على إجاباتهم في مقياسي المحددات الاقتصادية على جذب المستثمر الأجنبي المباشر في سلطنة عمان إلى أن زيادة معنوية تحصل في رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كلما زادت درجاتهم في المحددات الاقتصادية، وتُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذي الصلة من التأثير الإيجابي للمحددات الاقتصادية على جذب المستثمر الأجنبي، فقد أشارت مجموعة من الدراسات منها (بن دويش وبوطلاعة،٢٠١٧؛ جبر،٢٠٠٥؛ إسماعيل ،٢٠١٦ ؛

جلولي،٢٠١٥؛ Aziz&Mrshra،٢٠١٦؛ Camarero،٢٠١٨ ؛ Gupta،٢٠١٨) إلى كل من حجم السوق، وحقوق الملكية، والاستقرار الاقتصادي، وسعر الصرف، والتضخم، والبنية التحتية، كعوامل اقتصادية مهمة تؤثر بشكل متفاوت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥،٣،٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية الخامسة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى عدم وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا للمحددات الإدارية على جذب المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين لم يكن ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية الخامسة المبنية على إجاباتهم في مقياسي المحددات الإدارية على جذب المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان إلى عدم حصول زيادة معنوية في جذب المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كلما زادت درجاتهم في المحددات الإدراية، وتُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذي الصلة من التأثير الإيجابي للمحددات الإدراية على جذب المستثمر الأجنبي مثل دراسة(بن دويشوبوطلاعة ،٢٠١٧) حول "دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٩٦-٢٠١٥), فقد بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين مؤشر الفساد وهذه العوامل الإدارية وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. كما أن دراسة Gupta&Ahmed (2018) بعنوان " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا: هل الفساد مهم؟" سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا ومعرفة مدى أثر مستوى الفساد على حجم التدفقات الأجنبية المباشرة. وقام الباحثان بتحليل بيانات محددات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في خمس دول جنوب آسيا، والهند، وبنغلاديش، وباكستان،

ونيبال، وسريلانكا خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٥. وبينت نتائج هذه الدراسة مستوى الفساد لا يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف، كذلك دراسة (Shan&et al،2018) بعنوان" جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في أفريقيا: دور الموارد الطبيعية وحجم السوق والجودة المؤسسية". أظهرت نتائج هذه الدراسة أن حجم السوق كان من المحددات المهمة التي ساهمت في تدفق الاستثمارات الصينية إلى البلدان الإفريقية، بينما كان تأثير كل من سيادة القانون والتحكم بالفساد بسيطًا على الاستثمارات الأجنبية الصينية إلى أفريقيا. وأخيرا كان هناك تأثير سلبي لكل من الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية على الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا.

٦ ،٦، ٣ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية السادسة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا للمحددات القانونية على جذب المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية السادسة المبنية على إجاباتهم في مقياسي المحددات التشريعية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان إلى أن زيادة معنوية تحصل في رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كلما زادت درجاتهم في المحددات التشريعية، وتُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذي الصلة من التأثير الإيجابي المحددات التشريعية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ذكرت دراسات كل من (Asif&Majid، ٢٠١٨؛ جلولي،٢٠١٥؛ Aziz&Mrshra، ٢٠١٦؛ Shan&et al، ٢٠١٨؛ Gupta، ٢٠١٨) مجمعة من العوامل هي الاستقرار التشريعي، ضمان حقوق المستثمرين،

نظام محاسبة، النظام القانوني والمعاهدات الضريبية، وأشارت هذه الدراسات إلى أن وجود استقرار تشريعي ونظام قانوني يكفل حقوق المستثمرين ساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

٦،٧،٣ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية السابعة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا لرضا المستمثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية السابعة المبنية على إجاباتهم في مقياسي رضا المستثمر الأجنبي على جذب الاستثمارات الاجنبية في سلطنة عمان إلى أن زيادة معنوية تحصل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان كلما زاد رضاهم الوظيفي، وتُدْعَمُ هذه النتائج مع ما هو متوفر في الدراسات السابقة ذي الصلة حيث دراسة Shim &Kim(2008) أن المستثمر الأجنبي الذي يجد بيئة استثمار تتسم بالاستقرار في بحية الاستثمار وأنظمة الاستثمار، إضافة إلى موقع الاستثمار كل ذلك يدفعه إلى زيادة استثماراته، ويعزز من ثقته في بيئة الاستثمار تلك. بينما المستثمر الذي يجد بيئة عمل غير مستقرة فإن انطباعه يكون سلبيًا عن المناخ الاستثماري في ذلك البلد. كذلك أشارت دراسة Sang(2012) أن المؤسسات التي تحافظ على جودة الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، إضافة إلى تجويد هذه الخدمات وتطويرها كل ذلك يساهم في تحقيق رضا المستثمر، وينعكس ذلك بشكل إيجابي من خلال توسع المستثمر في أعماله ونشاطاته في ذلك البلد.

٦،٣،٨ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية الثامنة للدراسة التي تضمنت الإشارة

إلى وجود تأثير وسيط دال إحصائيًا لرضا المستثمر في العلاقة بين العوامل الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير الوسيط لمتغير رضا المستثمر بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية الثامنة المبنية على إجاباتهم في مقياسي المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار ورضا المستثمر، وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه يوجد تأثير أكثر للمحدات الاقتصادية كلما كان رضا المستثمر مرتفعاً، وأن رضا المستثمر يفسر هذه العلاقة بين المتغيرين، وتُدْعَمُ هذه النتائج ما هو متوفر في الدراسات السابقة حيث أكدت دراسة Coy &Cormican(2014) تاثر رضا المستثمرين اليابانيين في إيرلندا بكل من حجم السوق وطبيعته هناك، حيث إن زيادة في حجم السوق يزيد من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف. كما قام خضيرات والشدوح(٢٠١٥) بدراسة أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وقد أظهرت النتائج أن نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير معنوي موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر. أيضا توصلت النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول. كما أشارت الدراسة إلى أن التضخم له تأثير سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول بينما كان أثر التضخم موجبا في البعض الآخر إلا أنه لم يكن معنويًا.

٩،٣، ٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة صحة الفرضية التاسعة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير وسيط دال إحصائيًا لرضا المستمثر في العلاقة بين العوامل الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة معامل المسار أن التأثير الوسيط لمتغير رضا

المستثمر بين هذين المتغيرين كان ذا أهمية معنوية، حيث تشير نتائج عينة الدراسة وفق الفرضية التاسعة المبنية على إجاباتهم في مقاييس المحددات الإدارية لجذب الاستثمار ورضا المستثمر، وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه يوجد تأثير أكثر للمحدات الإدارية كلما كان رضا المستثمر مرتفعاً وأن رضا المستثمر يفسر هذه العلاقة بين المتغيرين ، وتُدْعَمُ هذه النتائج ما هو متوفر في الدراسات السابقة حيث أشارت دراسة Aziz&Mishra (2016) بعنوان " محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العربية" وذلك في ١٦ بلدًا عربيًّا في الفترة ما بين ١٩٨٤ إلى ٢٠١٢ هناك عوامل إدارية تؤثر على رضا المستثمر الأجنبي مثل: مهارات اليد العاملة، وجودة المؤسسات والحوكمة الإدارية داخل البلد المضيف تشكلان حوافز مهمة من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة.

٣،١٠، ٦ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة

أوضحت نتائج النموذج الهيكلي للدراسة عدم دعم الفرضية العاشرة للدراسة التي تضمنت الإشارة إلى وجود تأثير وسيط دال إحصائيًا لرضا المستمثر في العلاقة بين العوامل القانونية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد أوضحت قيمة الدلالة الإحصائية عدم وجود تأثير وسيط لمتغير رضا المستثمر في العلاقة بين هذين المتغيرين، كما أكدت قيمة المسار أن هذه العلاقة ليست ذا أهمية معنوية، مما يعني أن رضا المستثمر لا يفسر هذه العلاقة بين المتغيرين، وتُدْعَمُ هذه النتائج ما هو متوفر في الدراسات السابقة حيث أكدت دراسة Jones&Temouri(2016) أن بعض العوامل القانونية مثل: معدل الضريبة لا يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي، ولا يشكل حاجزا بالنسبة للمستثمر الأجنبي. كذلك بينت دراسة Shan&et(2018) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أنه بالرغم من عدم وجود نظام تشريعي مستقر في كثير من الدول الإفريقية إلا أن ذلك لم يؤثر على قرار

المستثمرين الصينين في توجيه استثماراتهم إلى أفريقيا، وأكدت هذه الدراسة أن المحددات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل: سيادة القانون، والتحكم لا يشكلان عائقًا أمام استثمارات الشركات الصينية في أفريقيا، أيضا وضحت دراسة Kindle(2018) أن القيود المؤسسية لا تؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا.

٤،٦ نتائج الدراسة في ضوء النظرية الانتقائية لجون دينج (OLI)

في الفصل الثاني (الإطار النظري) للدراسة الحالية تم الإشارة إلى النظرية الانتقائية لجون دينج (OLI) وهي نظرية شاملة قامت على دمج مجموعة من النظريات وهي: نظرية مزايا الملكية، ونظرية الموقع ونظرية التدويل، وقد نتج عنها وضع مقاربة شاملة تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر(صادق،٢٠١٥)، وباعتبارها الإطار الداعم للدراسة وفرضياتها، وفي ضوء أن العلاقة بين الفرضية والنظرية عادة ما تكون تبادلية، يمكن القول: إن نتائج الدراسة الحالية أكدت ودعمت بعض افتراضات النظرية الانتقائية لجون دينج والإطار النظري للدراسة بأدلة تجريبية، كما أسهمت في توسيع تطبيق بعض افتراضات هذه النظرية في مجتمع جديد، وأضافت معرفة جديدة تتعلق بالدور الوسيط للمتغير (رضا المستثمر)، في العلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة، حيث تندر الدراسات الميدانية التي تناولت افتراضات النظرية من هذا الجانب خاصة في بيئة الأكاديميين بسلطنة عمان. قام دينج من خلال هذه النظرية بوضع آلية توضح العوامل التي تبين دوافع الشركات المتعددة الجنسيات عند قيامها بالاستثمار الخارجي المباشر، حيث إن هذه الشركات يمكنها أن تصل إلى السوق الخارجي بطرق مختلفة مثل: التصدير، ومنح التراخيص. وقد حددت النظرية الانتقائية أن قيام أي شركة بالاستثمار الخارجي المباشر يرجع إلى امتلاك هذه الشركة ثلاث مزايا رئيسة وهي: مزايا الملكية

((O، مزايا الموقع(L) ومزايا التدويل(I). بمعنى آخر فإن هذه النظرية تقوم على ثلاث ركائز مهمة، والتي تزعم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز عليها وهي: الملكية، الموقع ومزايا التدويل. وقد أكد دينج في العام ٢٠٠٩ أن هذه الثلاثة عوامل هي بمثابة كرسي له ثلاث أرجل لا يمكن له أن يقف دون الثلاث قوائم وبشكل متوازن. كما أنه صنف الموقع على أنه من المزايا المتعلقة بالبلد المضيف، بينما صنف الملكية والتدويل على أنهما المحددات المتعلقة بالمستثمر الأجنبي (وليد،٢٠١٩).

٥،٦ الاستنتاجات

تأتي هذه الدراسة في مرحلة مهمة يشهد فيها الاستثمار أهمية كبيرة في نهضة الشعوب؛ ولما له من أهمية خاصة في النهضة العمانية يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لكثير من اقتصادات الدول في العالم. وقد لاقى هذا النوع من الاستثمار اهتمامًا كبيرًا في الآونة الأخيرة؛ نظرا لما يمثله من رافد مهم لاقتصادات الدول المضيفة، وحيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بوابة مهمة للتجارة الدولية فقد زاد اهتمام الدول بهذا النوع من الاستثمارات، وقد بات الاستثمار الأجنبي ينظر إليه على أنه من الموارد المهمة التي يمكن أن تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف من خلال الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، والتي تساهم استثماراتها الخارجية في نقل التكنلوجيا المتطورة، وأساليب الإدارة الحديثة إلى البلد المضيف، كما تقوم هذه الشركات بتمويل بعض المشاريع الإستراتيجية الكبرى في البلد المضيف والتي قد لا تتمكن حكومة ذلك البلد من القيام بها؛ نظرا للعجز المالي لديها (بلال لوعيل،٢٠١٤).

تطلب هذا أن يتم البحث عن عناصر ومقومات رفع وتطوير جذب الاستثمار الأجنبي في

سلطنة عمان لمواجهة التحديات، وفي هذا الصدد يمكن النظر إلى أهمية عملية جذب الاستمثار الأجنبي، لذا هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن محددات الاستثمار على كل من رضا المستمثر الأجنبي، وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام، بالإضافة إلى التحقق من احتمالية أن يقوم رضا المستمثر بدور الوسيط بين محددات الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك لدى مجموعة من الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي سواء الشركات المشتركة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي أم الشركات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بسلطنة عمان، حيث يشير أدب محددات الاستثمار ورضا المستثمر إلى الأدوار الحاسمة التي يمكن أن يلعبها هذان المتغيران في جذب الاستمثار الأجنبي.

في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات، سنتعرض فيما يلي إلى أبرز هذه الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان، فقد توصلت الدراسة الميدانية للمستثمرين إلى الآتي:

- **المحددات الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة**

ومن خلال التحليل الجزئي للاستبانات فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- إشارت نتائج المسح إلى أن توفر الإمكانات لدى المستثمر المحلي من أكثر العومل الاقتصادية الجاذبة للمستثمر الأجنبي.حيث إن الشركات الأجنبية دائما ما تفضل المشاريع المشتركة خاصة إذا توفر الشريك المحلي الذي يمكن الوثوق به.
- أكد ٧٢,٢٪ من عينة الدراسة أن الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يزيد فرص الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف.

- كذلك فإن ٧٠,٣٪ من المستثمرين الأجانب في السلطنة أكدوا أن توفر الإعفاءات الضريبية والحوافز الاستثمارية من أهم العوامل التي تساهم في تدفق الاستثمرات الأجنبية إلى البلد المضيف.
- في المقابل فقد أشار ٥٥,٥٦ % من مجتمع الدراسة إلى أن رسوم الخدمات في عمان تمثل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما يتعلق بالعوامل التشريعية التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان، فقد توصلت الدراسة الميدانية للمستثمرين إلى الآتي:

➢ المحددات التشريعية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة

ومن خلال التحليل الجزئي للاستبانات فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- اختار ٧٧,٧٨ % وهي الغالبية العظمى من المستثمرين أن كل من سهولة تحويل رؤوس الأموال وأرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج إضافة إلى الحرية الممنوحة للمستثمرين الأجانب في تسعير منتجاتهم من أكثر العوامل التشريعية الجاذبة للاستثمار في السلطنة.
- أكد ٧٥٪ من المستثمرين أن قانون العمل العماني يعتبر من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي.
- أبدى ٧٠,٣٪ من المستثمرين رضاهم عن قوانين التصريح للمستثمرين الأجانب بالإقامة في السلطنة.
- بالمقابل فإن ٧٢,٢٢٪ من مجتمع الدراسة أكدت وجود تعقيدات في القوانين والإجراءات مما يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري في السلطنة.
- كذلك فإن ٦٢,٩٦٪ من الشركات الأجنبية قالوا بأن القوانين المتعلقة بحماية المستثمر الأجنبي في السلطنة غير كافية.

- أيضا فإن ٥١,٨٥٪ من المستثمرين بينوا وجود تعقيدات في الإجراءات المتعلقة بتصفية المشاريع الأجنبية.

فيما يتعلق بالعوامل الإدارية التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان، فقد توصلت الدراسة الميدانية للمستثمرين إلى الآتي:

➢ **المحددات الإدارية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة**

- أكد ٥٩,٢٦٪ من المستثمرين الأجانب وجود تعقيدات إدارية فيما يتعلق بإجراءات إصدار تراخيص إقامة المشاريع الاستثمارية كما أن ما نسبته() من المستثمرين قالوا بإنه لا يوجد خريطة للمشاريع الاستثمارية الناجحة كحافز للآخرين.
- كذلك فإن أكثرية المستثمرين ٥١,٨٥٪ أبدوا عدم رضاهم عن سياسات التوطين وتحديد تأشيرات العمل المتبعة في السلطنة.
- أكد غالبية المستثمرين أن الصورة غير واضحة لديهم فيما يتعلق بالسيسات العامة في السلطنة.
- في المقابل فإن الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة قالوا بأن وجود اتفاقيات بين بلد المستثمر والبلد المضيف من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر .
- أبدى ٦٤,٨١٪ من المستثمرين رضاهم عن توفر المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعدهم على اتخاذ قرار الاستثمار.
- أيضا أشاد المستثمرون باليد العاملة الوطنية وأكدوا وجود كفاءة وطنية في السوق العماني على قدر عالٍ من التعليم والتأهيل.

- أكد ٥٩,٢٦٪ من المستثمرين أن التسهيلات التمويلية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية مناسبة.

➢ علاقة العوامل الإدارية والاقتصادية والتشريعية على رضا المستثمر الأجنبي

- أكد غالبية المستثمرين عدم رضاهم عما تقدمه الجهات المهنية بخدمة المستثمرين، كما أبدوا عدم رضاهم عن الحوافز المقدمة من مؤسسة ترويج الاستثمار.
- قال ٥٠٪ من المستثمرين: إن تجاوب الجهات المعنية بالشكاوي التي يقدمونها بطيئة وغير مشجعة.
- أكد ٧٠,٣٧٪ من المستثمرين أنهم لا يدفعون إكراميات أو هدايا للموظفين العاميين للحصول على الخدمات العامة.
- بالمقابل فإن ٤٨٪ من المستثمرين الأجانب قالوا بأن الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية تفي بحاجة المستثمر.

➢ الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة

- أبدى ٧٤,٠٧٪ من الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة من أصل ٢٨٠ شركة أن بيئة الاستثمار الأجنبي في السلطنة مشجعة قال ٥٩,٢١٪ منه إن تعاملات شركاتهم في السوق العمانية سوف ترتفع خلال السنوات القادمة.
- اختار ٦٨,٥٢٪ من المستثمرين عدم تقليص أعمالهم في السلطنة مستقبلا.
- أكد غالبية مجتمع الدراسة من المستثمرين الأجانب ٨٣,٣٣٪ على ضرورة اختيار الكفاءات في الأماكن التي تعنى بالتعامل المباشر مع المستثمرين وتقديم الخدمات لهم.

- كما بين ٧٩,٦٣٪ من المستثمرين أن تبسيط الإجراءات وسن قوانين تتواكب مع التطورات التي تحصل في العالم الخارجي من أهم العوامل التي تساهم في تطوير بيئة الاستثمار في السلطنة.

٦،٦ التوصيات

في ضوء نتائج واستنتاجات الدراسة الحالية تمكن الباحث من صياغة بعض المقترحات والتوصيات ذات الصلة بالاستفادة من مخرجات الدراسة في تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في سلطنة عمان، ومقترحات للباحثين الراغبين في إجراء دراسات علمية ذات صلة من جهة أخرى. وبالنظر إلى شدة التنافس بين دول المنطقة والعالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن على السلطنة تحسين بيئة الأعمال لديها، وخلق مناخ استثماري، من وجهة نظر الباحث ما يلي:

١- إعادة النظر في مناخ الاستثمار في السلطنة ودراسته بشكل أكثر جدية بالتعاون مع جهات محلية ودولية، وزيادة الدراسات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب سواء من هم في الداخل أم المستهدفين، ومعرفة مدى رضاهم عن الخدمات التي تقدم لهم، إضافة إلى التحديات التي يواجهونها، وكذلك معرفة أولويات هذه الشركات في ضوء التغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمة والعالمية.

٢- توصي الدراسة بضرورة منح المستثمرين فترة إعفاء من بعض رسوم الخدمات واشتراطات العمل(نسب التعمين-نوع المهن المسموح بها) على أن يبدأ تطبيق النسب المفروضة للتعمين وتوطين المهن داخل تلك المؤسسات الأجنبية تدريجيًّا وفقًا لخطة عمل بين وزارة العمل والمستثمر الأجنبي عندما يبدأ المشروع الاستثماري في جني عوائد مالية وبدء عملية الإنتاج.

٣- توصي الدراسة الجهات المعنية بعدم المغالاة في رفع رسوم بعض الخدمات كتجديد إقامات

العمل للأجانب والحفاظ على مسار سليم من الاستقرار التشريعي والإداري والبعد عن البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية بكافة أشكالها .

٤- ضرورة حماية المستثمرين الأجانب من خلال ضمان حقوقهم فيما يتعلق بتنفيذ كافة البنود المتفق عليها في عقد الاستثمار، وعدم إلزام المستثمرين ببعض القوانين التي تصدر بعد التوقيع على العقد إلا بالتوافق مع المستثمر.

٥- توصي الدراسة بضرورة اختيار الكفاءات في الأماكن التي تقدم الخدمات للمستثمرين حيث إن وجود الكفاءات في هذا الأماكن يضمن مرونة في التعامل وإنجاز المعاملات؛ مما يعزز من المناخ الاستثماري في السلطنة، ويساهم في جذب المزيد من المستثمرين.

٦- توصي هذه الدراسة بضرورة وضع أطر قانونية واضحة تنظم التعامل بين المستثمر الأجنبي والجهات الحكومية المعنية بالاستثمار بحيث تكون مرجعًا عند النزاع مثل(أنظمة العمل-الأنظمة الضريبية-رسوم الخدمات-نسب التعمين).

٧،٦ مقترحات لدراسات مستقبلية

من أبرز محددات الدراسة الحالية اقتصارها على مجتمع مجموعة من الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي سواء الشركات المشتركة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي، أم الشركات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بسلطنة عمان على تعميم نتائج الدراسة على القطاع الخاص، كما تعد الدراسة الحالية من الدراسات السباقة إلى تناول رضا المستثمر الأجنبي كمتغير وسيط بين محددات الاستثمار الاقتصادية والإدارية والقانونية، ومتغير جذب الاستمثار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات أخرى مماثلة؛ لتأكيد نتائجها وإعطائها صفة التعميم. في ضوء محددات الدراسة الحالية، وبناء على ما أسفرت عنه عملية مراجعة الأدب الإداري ذي الصلة، وبناء على

ما أســـفرت عنه نتائج الدراســـة الحالية؛ يقترح الباحث فيما يلي رؤيته لما يمكن أن تكون عليه بعض الدراسات في هذا المجال.

١. بصـــورة عامة يمكن القول: إنه بالرغم من أن عددًا من الدراســـات قد تناولت جذب الاســـتمثار الأجنبي المباشـــر وعلاقته بالعديد من المتغيرات، ومنها محدد جذب الاســـتمثار، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تطرقت إلى دور رضا المستثمر كمتغير وسيط، وبخاصة في البيئة الاستثمارية في الوطن العربي وسلطنة عمان، حسب علم الباحث؛ لذا فإن النظر إلى موضوع رضا المستثمر باعتباره متغيرا وسيطًا أو متحكمًا وفي بيئات عمل جديدة بغرض زيادة المعرفة والفهم الأعمق والأوسع لهذه المتغيرات وتفاعلاتها يمكن أن يكون مجالاً لبعض الدراسات في المستقبل.

٢. بالرغم من أن نموذج الدراسة الحالية معنوي ويقدم نتائج نظرية وعملية متسقة؛ ويمكن أن يقدم نماذج مكافئة من البيانات؛ إلا أنه من المحتمل أن تعطي البيانات نماذج غير متطابقة أيضًـــا لدى البعض، والأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسات لتجربة واختبار نماذج بديلة، ومن جهة أخرى قد يفيد أيضًا فحص صلاحية وصدق النموذج عبر دراسة تتبعية طولية.

٣. بما أن العديد من المتغيرات الديمغرافية تؤثر أيضًا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الباحث يقترح اختبار نموذج الدراســـة الحالية مع ضـــبط بعض متغيرات البيئة الخارجية أو بعض المتغيرات الديمغرافية أو معاملتها كمتغيرات معدلة، مثل: النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل والخبرة، وكذلك نوع الشركة وحجمها.

٤. أن تقوم بعض الدراسات بالتحقق من صحة نموذج الدراسة باستخدام عينة أكبر، نقترح إجراء دراسة مماثلة لموضوع الدراسة الحالية تشمل المؤسسات الحكومية والخاصة القائمة على مجال الاستثمار في السلطنة.

٥. ركزت الدراسة الحالية على أثر محددات الاستثمار الاقتصادية والإدارية والقانونية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رضا المستمثر كمتغير وسيط، والواقع أن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على رضا المستثمر الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: أخلاقيات العمل، وسمات الشخصية، وبيئة العمل الاجتماعية، وضغوط العمل وغيرها، وعليه يقترح الباحث في هذه الدراسة أن يهتم بعض الباحثين بدراسة علاقاتها أخلاق العمل، وسمات الشخصية في ضوء توسيط رضا المستثمر لهذه العلاقات.

٦. يقترح الباحث إجراء دراسات كيفية يتم فيها إجراء المقابلات؛ وذلك للتعمق في مناقشة مشكلة البحث المتمثلة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

٨،٦ الخاتمة

تناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصل إليها الباحث في متغيرات الدراسة الحالية والمتملثة في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: (العوامل الاقتصادية–العوامل الإدارية–العوامل القانونية)، للاستثمار الأجنبي المباشر ورضا المستثمر الأجنبي التي تناولتها الدراسة الحالية في سبيل بناء نموذج الدراسة، بدءًا بمناقشة نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة من موظفي مجموعة من الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي سواء الشركات المشتركة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي، أم الشركات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بسلطنة عمان، مروراً بمناقشة نتائج فحص النموذج القياسي الكلي الذي تم تحليله باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، وانتهاءً بمناقشة نتائج فحص فرضيات الدراسة، كما تم ربط نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة والإطار النظري

والتعرف على مدى اتساقها، كذلك تضمن تعليقات وتفسيرات الباحث لبعض النتائج، كما احتوى على جملة من الاستنتاجات والتوصيات العملية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA